الاقتصاد الإسلامي مفاهيم ومصطلحات

الأستاذة مسعودة نصبه(*) الأستاذة/ دلال بن طبى(*)

مقدمة:

إنّ لكل اقتصاد خصائصه الأساسية التي يتميز بها عن غيره من الاقتصاديات الأخرى، و ينفرد الاقتصاد الإسلامي بخصائص ومقوّمات توازن بين القيم الأخلاقية والقيم المادية المؤثرة في السلوك البشري في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي.

ويتكون الإطار الهيكلي للاقتصاد الإسلامي من عدد من المرتكزات الأساسية كنظام الملكية، والحرية الاقتصادية ، والتكافل الاجتماعي ، يتحددّ وفقاً لها محتواه المذهبي .

أولاً: طبيعة الاقتصاد الإسلامي

إن الطبيعة الذاتية للاقتصاد الإسلامي و الغاية المستهدفة من البحث فيه تختلف تماما عن طبيعة الأنظمة الأخرى، ذلك أن الاقتصاد الإسلامي يستمّد أصوله من القرآن و السنة ، و يبحث في المناهج الإسلامية التي تحقق العدالة ، وهذا ما يميزه بجملة من الخصائص فهو متطور من حيث نظرياته المستندة على اجتهادات العلماء ، وثابت من حيث الأصول والمبادئ العامة .

١. مفهوم الاقتصاد الإسلامي

يتمتع الاقتصاد الإسلامي بشخصية متميزة ومستقلة، ويختلف كل الاختلاف عن الأنظمة الاقتصادية المعاصرة حتى من حيث النشأة والتطور، ويتطلب توضيح مفهوم الاقتصاد الإسلامي تناول تعريفه اللغوي والشرعي والاصطلاحي.

(*) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر

١,١. الاقتصاد لغة

الاقتصاد في اللغة من القصد ، وهو التوسط وطلب الأسد . ويقال هو على أسد : أي رشد وطريق قصد : أي سهل . وقصدت قصده : أي نحوه[١].

١. الاقتصاد شرعا

يستعمل الفقهاء كلمة الاقتصاد بمعنى التوسط بين طرفين : الإفراط والتفريط ، بحيث أن له طرفين هما ضدان له : تقصير ومجاوزة . فالمقتصد قد أخذ بالوسط وعدل عن الطرفين[٢] . فالاقتصاد رتبة بين رتبتين ، ومنزلة بين منزلتين ، والمنازل ثلاثة : التقصير في جلب المصالح ، والإسراف في جلبها ، والاقتصاد بينها . فالتقصير سيئة ، والإسراف سيئة ، والحسنة ما توسط بين الإسراف والتقصير ، وخير الأمور أوسطها[٣].

١. الاقتصاد اصطلاحا

علم يبحث في كل ما يتعلق بالثروة والمال والتكسب والتملك والإنفاق ، ويبحث أيضا في مسائل الإنتاج والاستثمار ، ومسائل التوفير والادخار ، والغنى والفقر[٤].

أما الاقتصاد الإسلامي فهو دراسة النظام الاقتصادي الإسلامي في معالمه ومؤسساته الرئيسية ، كما أشارت إليها المصادر الأساسية للإسلام الممثلة في القرآن والسنة ، وكما يوضح حدود إطاره القانوني منهج الشريعة في أصولها وأحكامها ، ويوضح حدود انفعاله السلوكي ، ونموذج صياغته النفسية للأفراد المتعاملين بمنهج الأخلاق المتضمن في هذا الدين[٥].

---

(١) نزيه حماد، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء. الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٤١٤/١٩٩٣، ص ٦٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٥.

(٣) العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام. القاهرة: مكتبة ابن تيمية، (دون تاريخ)، المجلد الثاني، ص ٢٠٥.

(٤) أحمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي. بيروت: دار الجيل، ١٤٠١/١٩٨١، ص ٣٦ .

(٥) محمد منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي -علم أو وهم. دمشق: دار الفكر، ١٤٢٠/٢٠٠٠، ص ٩٣.

والاقتصاد الإسلامي هو أيضا علم التحليل الاقتصادي الإسلامي، حيث يهدف إلى دراسة الظاهرة الاقتصادية، ومحاولة التعرف على علاقة أجزائها فيما بينها، وعلاقتها بالمتغيرات الأخرى من حولها، أي أن هدف التحليل الاقتصادي هو التعرف على القوانين الاقتصادية[1].

كما عرف الدكتور محمد عبد الله العربي، الاقتصاد الإسلامي بأنه: «مجموعة الأصول العامة الاقتصادية التي نستخرجها من القرآن الكريم والسنة النبوية، والبناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر»[2].

ونخلص من ذلك أن الاقتصاد الإسلامي ذو وجهين الأول ثابت وهو المذهب الاقتصادي الإسلامي، والثاني متغير، وهو النظام الاقتصادي الإسلامي.

أ ـ المذهب الاقتصادي الإسلامي

المذهب هو مجموعة الأصول العامة التي نستخرجها من القرآن والسنة، أي مجموعة المبادئ العامة التي وردت في القرآن والسنة ، والمتعلقة بشؤون الاقتصاد

ب ـ النظام الاقتصادي الإسلامي

وقد عرف النظام الاقتصادي الإسلامي بأنه البناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس المذهب الاقتصادي الإسلامي بحسب كل بيئة و كل عصر. ووفق ذلك فإن النظام الاقتصادي الإسلامي هو نظام مرن يتغير بحسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعترض سبيل المجتمع في مختلف العصور والأمكنة.

٢. نشأة الاقتصاد الإسلامي وتطوره

على الرغم من أن مصطلح الاقتصاد الإسلامي حديث النشأة، إلا أن معناه ومضمونه قديم وموجود منذ أن وجد الإسلام[3]. فلعلم الاقتصاد الإسلامي أصول

---

(١) المرجع السابق، ص ١١٤ .

(٢) محمد شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي الإسلامي. ط٢، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦، ص٣١ .

(٣) صالح حميد العلي، توزيع الدخل في الاقتصاد الإسلامي والنظم الاقتصادية المعاصرة. بيروت: اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١، ص٢٤ .

قائمة مع بداية التشريع الإسلامي، كما أنه نما وترعرع على يد فقهاء الأمة عبر العصور والأجيال، حتى أصبح في عصرنا الحاضر علما مستقلا بذاته، يتدارسه الباحثون وعلماء الاقتصاد الذين بهرهم ما يشتمل عليه من مبادئ وأسس وما يكتنفه من قيم وأخلاقيات لا تتوافر في أي نظام اقتصادي آخر[1].

٢,١. في القرآن الكريم

يمثل المصدر القرآني المصدر الرئيسي للنظرية الإسلامية، وهو المصدر الإلهي الذي يتميز بصفة الثبات والاستمرار، فالقرآن هو كلام الله المنزل على الرسول ﷺ. ففي هذا المصدر الأول من مصادر التشريع الإسلامي نجد تحريم الربا، وإباحة البيع والشراء، والإشارة إلى التجارة، والحث على كتابة الدين، والأمر بالسعي في طلب الرزق، والنهي عن تطفيف الكيل والميزان، وضرورة احترام العقود، وترشيد الاستهلاك والاعتدال في الإنفاق، إلى غير ذلك من المبادئ الاقتصادية[2].

٢,٢. في السنة النبوية المطهرة

تعتبر السنة النبوية هي المصدر البياني والتفسيري للمصدر القرآني[3]. وهي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، نجد فيها فيضا من المبادئ الاقتصادية، فلم يكن الرسول ﷺ نبياً هادياً يدعو إلى مبادئ وقيم إسلامية فحسب، ولكنه كان أيضاً حاكما منفذا أقام حكومة ودولة إسلامية[4].

فقد بين عليه الصلاة والسلام أن حب الإنسان للتملك فطرة إنسانية، ويترتب على ذلك أن النظم الاقتصادية يجب ألا تتعارض مع هذه الفطرة، وحث على حماية المال الخاص والعام، وأقر الملكية العامة لموارد الثروة لمصلحة المجتمع، حتى لا يستبد

(١) محمد فاروق النبهان، أبحاث في الاقتصاد الإسلامي. بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٦/١٩٨٦، ص ٢٧ .

(٢) حسن سري، الاقتصاد الإسلامي مبادئ وخصائص وأهداف. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، ١٤١٩/١٩٩٩، ص ٣١.

(٣) محمد فاروق النبهان، مرجع سابق، ص ٢٨ .

(٤) محمد شوقي الفنجري، مرجع سابق، ص ٢٦.

بها فرد أو أفراد، ونهى عن الغش وعن الكسب غير المشروع، حتى ولو أنفقه صاحبه في الصدقة لأن الغاية لا تبرر الوسيلة، كما أكد الرسول ﷺ على حرمة الربا، وبين أن هذه الحرمة يشترك فيها كل من أسهم في التعامل الربوي، كما حث عليه الصلاة والسلام على استثمار المال وعدم كنزه، لما في ذلك من تعطيل للثروة وتآكلها، وأوضح قيمة الإنتاج الطيب وإثابة المسلم عليه[١].

٢,٣. كتب الفقه العامة

تتناول العبادات والمعاملات الشخصية، ويلمس فيها اجتهاد علماء الأمة في استنباط الأحكام المالية من الأدلة الشرعية... فالمواضيع التي تدخل مباشرة في فقه الاقتصاد الإسلامي هي على سبيل المثال: الزكاة، الربا، الصرف، السلم، القرض، الرهن، الحوالة والضمان، المساقاة والمزارعة، الإجارة، الفيء، الغنيمة، العشور، الجزية، الخراج ...الخ، ويمكن تصنيفها على حسب فروع علم الاقتصاد فيما يلي[٢]:

١- النقود والمصارف: ويرتبط بها: البيوع، الصرف، الربا، السلم، القرض، الرهن، الحوالة، الضمان.

٢- توزيع الدخول: يشمل عوامل الإنتاج وإعادة توزيع الدخل، ويرتبط به من المواضيع الفقهية: الربا، القرض، الشركة، المساقاة، المزارعة، الإجارة، الزكاة، صدقة التطوع، الهبة والعطية، الوصايا، الميراث، النفقة.

٣- النظام المالي: يتميز النظام المالي في الإسلام بأنه واضح المعالم، مستقل الشخصية، له سمات بارزة تميزه عن غيره من النظم المالية العالمية، فهو نظام يحتوي على مبادئ كلية وقواعد كبرى، وترتبط به كل من الزكاة، صدقة التطوع، الكفارات، الوقف، الفيء، الغنيمة، النفقة، العشور والخراج[٣].

---

(١) حسن سري، مرجع سابق، ص ٣٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٤.

(٣) أحمد الحصري، السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الإسلامي. بيروت: دار الكتاب العربي للنشر، ١٤٠٧/١٩٨٦، ص٤٣٠ .

٢,٤. كتب الفقه المتخصصة:

اقتصرت على الفقه المالي والاقتصادي، وقد بدأت مرحلة أخرى لعلم الاقتصاد الإسلامي، حيث أفردت المؤلفات والمصنفات التي عالجت الجانب الاقتصادي وحده، وينبغي الإشارة هنا على أن ظهور الكتب المتخصصة جاء مع بداية عصر التدوين، مما يدل على أن الفقه المالي والاقتصادي قد وجد عناية فائقة من علماء المسلمين الأوائل. وقد ارتبط ظهور كتب الفقه المتخصصة وازدهارها بتطور كتب الفقه العام، فقد شهدت الفترة ما بين القرن الثاني والقرن الثامن هجري ازدهارا واسعا لكتب الفقه المالي والاقتصادي، امتدت لكل فروع المعرفة الاقتصادية. ومع نهاية القرن الثامن هجري كادت تتوقف حركة التصنيف والتأليف[١].

ومع بروز الصحوة الإسلامية المعاصرة كان الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي جزءا من اهتمامها على المستويين النظري والتطبيقي.

وفي الربع الأخير من القرن العشرين انتشرت مراكز الأبحاث والدراسات الاقتصادية الإسلامية في مختلف الجامعات العالمية، وقامت المؤسسات الاقتصادية الإسلامية التي جسدت الفكرة وساهمت في تطورها. وقد بلغ البحث في الفقه المالي والاقتصادي درجة متطورة من خلال المؤتمرات العلمية المتخصصة ورسائل الماجستير والدكتوراه في كليات الشريعة وأقسام الاقتصاد الإسلامي بالإضافة إلى مساهمات العلماء في هذا المجال الهام.

٣. خصائص وأهداف الاقتصاد الإسلامي

ينفرد الاقتصاد الإسلامي بجملة من الخصائص التي تميزه عن الاقتصاد الغربي بشقيه الرأسمالي والاشتراكي ومنها :

٣,١. الاقتصاد الإسلامي جزء من النظام الإسلامي الشامل

إن أهم ما يميز الاقتصاد الإسلامي هو ارتباطه التام بالدين الإسلامي باعتباره عقيدة وشريعة. وبناءاً على ذلك لا ينبغي دراسة الاقتصاد الإسلامي مستقلا على

(١) حسن سري، مرجع سابق، ص ص ٣٥ - ٣٧.

عقيدة الإسلام وشريعته[١] . ذلك أنه يترابط ويتفاعل ويتكامل في تناسق وتوازن مع بقية الأجزاء المكونة للإسلام كدين و نظام حياة كامل[٢] . ويبدو ذلك واضحا من خلال الاتجاه التشريعي الذي يرتبط بالحلال والحرام لتحقيق مصلحة العباد ، كتحريم الربا وبعض أنواع البيوع[٣] .

٣,٢. الرقابة على النشاط الاقتصادي في الإسلام ذاتية في المقام الأول

تتميز الرقابة في النظم الوضعية بأنها رقابة خارجية تمارسها السلطة التنفيذية ممثلة في الحكومة، ولا تعتبر كافية في توجيه الحياة الاقتصادية، لأن الإنسان كثيراً ما يخالف النظم والتعليمات بمجرد ابتعاده عن الرقابة التي تمارسها السلطات الحكومية[٤] .

أما الرقابة في ظل الاقتصاد الإسلامي فهي رقابة أشد فاعلية لأنها رقابة الضمير الديني الحي النابعة من داخل الإنسان ووجدانه، هذا الضمير هو خلاصة التربية الإسلامية، ومعايشة المناخ الإسلامي المنقاد لتعاليم الله سبحانه وتعالى، فاستحضار المسلم لمعية الله الكاملة وعلمه بأدق الأسرار ومحاسبته له في كل ما يفعل تجعله يحاسب نفسه قبل أن يحاسبه مولاه سبحانه[٥] .

وحين يحس المسلم بأنه إذ تمكن من الإفلات من رقابة السلطة فإنه لن يستطيع الإفلات من رقابة الله، وهو ما فيه أكبر ضمان لسلامة السلوك الاجتماعي، وعدم انحراف النشاط الاقتصادي[٦] .

(١) المرجع السابق، ص ٢٥ .
(٢) عبد الحميد الغزالي، الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية. القاهرة: الرسالة للطباعة والنشر، (دون تاريخ)، ص ٧ .
(٣) عبد المجيد قدي، الاقتصاد الإسلامي بين تحديات الواقع وآفاق المستقبل، دراسات اقتصادية. العدد الثاني. ١٤٢١/٢٠٠٠، ص ١٥٧ .
(٤) حسن سري ، مرجع سابق، ص ٢٧ .
(٥) المرجع السابق، ص ٢٧ .
(٦) أحمد محمد العسال، فتحي أحمد عبد الكريم، النظام الاقتصادي في الإسلام -مبادئه وأهدافه- مكتبة وهبة للنشر، دار غريب للطباعة، ١٤٠٥/١٩٨٥، ط ٧، ص ٢٧ .

٣,٣. التوازن بين الروحية والمادية

يعني الاقتصاد الإسلامي بالأهداف الروحية كعنايته بالأهداف المادية وهذا امتداد للوسطية التي تميزه، فالدولة عند تحقيق التنمية الاقتصادية تعتمد على حصيلة الإيرادات العامة، ولذلك كان من الوظائف الاقتصادية لإيرادات الدولة جانب المصالح العامة، ويدخل في هذه المصالح كل نشاط اقتصادي يكون ضروريا للمجتمع.

وتبرز المقومات الروحية في الاقتصاد الإسلامي من خلال ثلاثة أصول، فتوفير الحرية لكافة أفراد المجتمع يكون من خلال مكافحة استرقاق الشعوب من أفكار الغرب والعمل على التخلص منه، كذلك بعثهم الأفراد ومواهب المروءة فيهم، والعمل على رعاية العقائد والتعاليم وتبصير الفرد بغايته من الحياة . إن الحياة تقوم على أساس سعي دائب في سبيل العيش يدفع عجلة التقدم المادي والعمراني للبشرية مع توفر طهارة الروح، وبالتالي يسعى الاقتصاد الإسلامي إلى تحقيق الرفاهية المتوازنة بشقيها المادي والروحي[١].

٣,٤. التوازن مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة

ينفرد الاقتصاد الإسلامي بموقفه المتميز بالتوفيق بين مصالح الفرد والجماعة، فهو إذ يعترف بحرية الفرد، يضع لها الضوابط الكفيلة بدرء وقوع الأضرار على الجماعة، فإذا تعارضت المصلحتان فإنه يقدم مصلحة الجماعة على مصالح الفرد اعتمادا على القاعدة الشرعية بدفع الضرر الأعلى بالضرر الأدنى، فإذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما[٢].

---

(١) عطية عبد الواحد، مبادئ الاقتصاد الإسلامي . القاهرة : دار النهضة العربية، ١٩٩٥، ص٨٤ .
(٢) منذر قحف، مرجع سابق، ص ٥٤ .

فمبادئ الاقتصاد الإسلامي تعترف بالحرية الفردية كما تعترف بالملكية الفردية، ولكن في إطار من الالتزامات والحدود الشرعية والأخلاقية التي تعمل على التوفيق والتوازن والتوسط مع الحقوق الجماعية[1].

٣,٤. عالمية الاقتصاد الإسلامي

تناول الإسلام حياة البشر كافة في مختلف نواحيها روحية كانت أو مادية ولذلك لم يكن الاقتصاد الإسلامي مجرد مبادئ وقيم إسلامية، إنما هو تنظيم اجتماعي اقتصادي[2]، يقوم على مبادئ ذات طابع عالمي كل دولة تطبقها تعد نموذج لنظام اقتصادي إسلامي.

فالتجربة الماليزية قد ساهمت في فحص التناقض المزعوم بين الإسلام والتقدم العلمي، وتسير في تقدم مستمر مع الدول الأخرى، وما وقف الدين الإسلامي حجر عثرة في سبيل تطورها وازدهارها[3].

ثانياً: الهيكل العام للاقتصاد الإسلامي

يتألف الهيكل العام للاقتصاد الإسلامي من أركان رئيسية ثلاثة هي : نظام الملكية الحرية الاقتصادية المقيدة والعدالة الاجتماعية يتحدد وفقا لها محتواه المذهبي ويتميز بذلك عن سائر المذاهب الاقتصادية الأخرى في خطوطها العريضة

١. نظام الملكية

للاقتصاد الإسلامي موقفه المتميز من الملكية والمختلفة عن موقف كل من الاقتصاديين الرأسمالي والاشتراكي

١,١. الملكية العامة

أقر الإسلام الملكية العامة التي تعني اشتراك الناس جميعاً في المصادر الهامة

(١) حسن صالح عناني، خصائص إسلامية في الاقتصاد. القاهرة: المعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الإسلامي، دون تاريخ، ص ١٣٦ .

(٢) محمد شوقي الفنجري، مرجع سابق، ص ٢٦ .

(٣) عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص ١٩٣ .

للثروة والمنافع التي تقوم عليها ضروريات الحياة، فلا يختص بها واحد دون سواه، بل للجميع حق الانتفاع، والملكية العامة مقيدة، فلا يملك الحاكم أن يوسع فيها على حساب الملكية الخاصة... لأن تصرفه مقيد بالمصلحة العامة[1].

كما يقصد بالملكية العامة كل المرافق العامة التي تخصص لإشباع الحاجات العامة كالجامعات والمدارس والمستشفيات وغيرها، بالإضافة إلى المشاريع الاقتصادية التي تقيمها الدول، وتهدف من خلالها إلى إشباع طلبات اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها.

١,٢. الملكية الخاصة

تعرف الملكية الخاصة في الاقتصاد الإسلامي بأنها حق شخصي لا يجوز التعرض له، ما دام المالك يلتزم فيها بما هو مقرر شرعا، لأن ملكية الفرد هي استخلاف إلهي ومنحة ربانية تقوم حيث شرعها الله وتمتنع حيث منعها .

ومن فطرة الإنسان التي جبل عليها حرصه الشديد على التملك والرغبة في الحيازة، لذا فإن الملكية الخاصة ليست وظيفة اجتماعية لأن جعلها كذلك يتعارض مع كونها من الحقوق الفردية، إنما هي حق فردي ذو وظيفة اجتماعية واسعة .

١,٣. الملكية المشتركة

يقصد بالملكية المشتركة، الملكية الناشئة عن عملية وقف عين ما، والوقف هو إحدى الصيغ التي حث عليها المشرع الإسلامي وأقرها، لدعم الأفراد للجهات ذات النفع العام بغرض استمرارها في أداء وظائفها الاجتماعية، حيث يتم بمقتضى هذه الصيغة حبس بعض الأعيان على ملك الواقف أو الجهة والتصدق بمنافعها أو صرف هذه المنافع على من اشترط الواقف التصدق أو الصرف عليهم[2].

(١) صالح حميد العلي، عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي والنظم الاقتصادية المعاصرة.بيروت: اليمامة للطباعة والنشر، ٢٠٠٠،ص٧٨

(٢) عطية عبد الحليم صقر، اقتصاديات الوقف. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٨ ، ص ٦ ومابعدها.

٢. الحرية الاقتصادية المقيدة

إن حرية الأفراد في ممارسة نشاطهم الاقتصادي مقيدة وليست مطلقة، وهذه القيود لا تتعلق بتحديد ملكية الأفراد الخاصة أو وضع حد أقصى لها ،إنما تتعلق بكيفية استعمالها بما لا يسيء بالصالح العام(١).

فبينما يمارس الأفراد حريات غير محدودة في ظل الاقتصاد الرأسمالي، وبينما يصادر الاقتصاد الاشتراكي حريات الجميع... يقف الإسلام موقفه الذي يتفق مع طبيعته العامة، فيسمح للأفراد بممارسة حرياتهم ضمن نطاق القيم والمثل، التي تهذب الحرية وتصقلها، وتجعل منها أداة خير للإنسانية كلها (٢).

١,٢. مفهوم الحرية الاقتصادية والتحديد الإسلامي لها

يعالج هذا الفرع مفهوم الحرية الاقتصادية في المنظور الإسلامي ثم تحديد الأساسين اللذين يقوم عليهما التحديد الإسلامي لها.

١,١,٢. مفهوم الحرية الاقتصادية

تعتبر الحرية الاقتصادية في المنظور الإسلامي حقا لكل فرد من أفراد المجتمع وفي ذلك ما يدفع المسلمين للسعي في مجال الإنتاج والاستثمار، ويحقق مصالحهم ومصالح الجماعة، لكن هذه الحرية ليست مطلقة يعبث بها الأفراد ، فتقود إلى أعمال غير مشروعة، بل حدد لها الشارع الإسلامي ضوابط تكفل حماية مصالح المسلمين(٣).

٢,١,٢. التحديد الإسلامي للحرية الاجتماعية في الحقل الاقتصادي

يقوم على أساسين أحدهما : التحديد الذاتي الذي ينبع من أعماق النفس ويستمد قوته ورصيده من المحتوى الروحي والفكري للشخصية الإسلامية، والآخر

(١، ٢) محمد باقر الصدر، اقتصادنا. بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٤٠٣/١٩٨٢، ص ٢٦٠ .

(٣) أنور عبد الكريم، الاقتصاد الإسلامي: مصطلحات ومفاهيم، ندوة السياسة الاقتصادية في إطار النظام الاقتصادي الإسلامي. سطيف: من ٢٩شوال إلى ٠٦ ذو القعدة ١٤١١هـ، جدة: البنك الإسلامي للتنمية، ١٩٩١، ص ٣٨ .

التحديد الموضوعي الذي يعبر عن قوة خارجية تحدد السلوك الاجتماعي وتضبطه[1]:

- التحديد الذاتي للحرية: يتكون طبيعيا في ظل التربية الخاصة التي ينشأ الإسلام عليها الفرد في المجتمع الذي يتحكم الإسلام في كل مرافق حياته «المجتمع الإسلامي»... وبتوجيه الحرية الممنوحة لأفراد المجتمع الإسلامي وجيها مهذبا صالحا، دون أن يشعر الأفراد بسلب شيء من حريتهم، لأن تحديد نبع من واقعهم الروحي الفكري، فلا يجدون فيه حدا لحرياتهم، ولذلك لم يكن التحديد الذاتي تحديدا للحرية في الحقيقة، وإنما هو عملية إنشاء لمحتوى الداخلي للإنسان الحر، إنشاءً معنوياً صالحاً، حيث تؤدي الحرية في ظله رسالتها الصحيحة.
- التحديد الموضوعي للحرية: يعنى به التحديد الذي يفرض على الفرد في المجتمع الإسلامي من الخارج، بقوة الشرع ويقوم هذا التحديد الموضوعي للحرية في الإسلام على المبدأ القائل: إنه لا حرية للشخص فيما نصت عليه الشريعة من ألوان النشاط التي تتعارض مع المثل والغايات التي يؤمن الإسلام بضرورتها.

٢,٣. القيود المفروضة على الحرية الاقتصادية

إذا كانت الحرية حق، فإن الحق يقابله واجب أو التزام تجاه المجتمع الذي نعيش فيه. ويتمثل الالتزام في القيود التي فرضها الإسلام على الحريات، و من تلك القيود[2]:

١,٣,٢. مراعاة أحكام الإسلام في الحلال والحرام

إذ ليس من حق الفرد أن يسرف أو يبذر، أو أن يصرف النعم في غير ما خلقت له، أو تعطيل ملكه بحيث لا ينتفع به، ولا ينتفع به الآخرون.

---

(١) محمد باقر الصدر، مرجع سابق، ص ٢٦٠ وما بعدها.

(٢) حسن سري، مرجع سابق، ص ٤٨.

٢,٢,٢. الالتزام بالواجبات الشرعية

ومن ذلك أداء الزكاة دون من أو تفضل، والنفقة على من يجب الإنفاق عليهم والإنفاق في سبيل الله وتحقيق التكافل الاجتماعي.

٢,٢,٣. الحجر على السفيه والمجنون والعاجز

حيث يمنع الإسلام الفرد التصرف في ماله، إذا لم يحسن استعماله لسفه، أو طرأ عليه جنون أو عجز، ويكون ذلك لمصلحته أولا أو لمصلحة الغير، كالحجر على المفلس لصالح دائنيه.

٢,٢,٤. حق الشفعة(*) للجار والشريك

حيث يمنع الإسلام الشريك أو الجار من التصرف في ملكه تصرفا يضر بالغير حتى ولو كان الضرر متوقعا.

٢,٢,٥. عدم التصرف في المال الخاص تصرفا يؤذي الغير

ويخضع ذلك لقواعد الشرع العامة ومنها: لا ضرر ولا ضرار، الضرر يزال ويحتمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام.

مما سبق يمكن القول أن الاقتصاد الإسلامي يعترف للأفراد بالحرية الاقتصادية في مجالاتها المختلفة «إنتاج، استهلاك، ملكية وتبادل»، ولكن ضمن إطار من القيم المعنوية والخلقية التي يدعو الإسلام إلى الالتزام بها أثناء ممارسة النشاط الاقتصادي.

والإسلام حينما وضع هذه القيود على الحرية الاقتصادية، لم يضعها نتيجة للأخطاء أو العيوب التي أسفرت عنها التجربة، وكشف عنها الواقع العملي، كما هو الشأن في النظام الرأسمالي، ولكن وضع القيود في نفس الوقت الذي أقر فيه الحرية

(*) لغة من الشفع، وهو الزوج ضد الوتر. وسميت شفعة لأن الشفع يضم المبيع إلى ملكه الذي كان فردا. وشرعا استحقاق الشريك أو الجار انتزاع حصته لشريكه أو جاره مما انتقلت إليه بعوض مالي، فيأخذ الشفيع حصة البائع بالثمن الذي استقر عليه العقد.

الاقتصادية، ولعل هذا يبرز جانبا من واقعية الاقتصاد الإسلامي. ويسعى الإسلام من وراء فرض القيود السابقة بلوغ الأهداف التالية[1]:

- ✓ قيام علاقات الناس الاقتصادية على أسس من التكافل والتراحم والعدل بدلا من التباغض والتنافر والغش، وما يؤدي إليه من صراع طبقي واضطراب في حياة الأمة.
- ✓ دفع الناس إلى العمل وبذل الجهد لكسب المال وتنميته بدلا من الالتجاء إلى وسائل الاستغلال الوضيعة لكسبه دون جهد.
- ✓ إغلاق المنافذ التي تؤدي إلى تضخم الثروات في أيدي بعض الأفراد بطرق غير مشروعة، والإسلام يهدف من وراء تحريم هذه الطرق تحقيق تكافؤ الفرص والقضاء على أهم العوامل التي تؤدي إلى الإخلال بالتوازن الاقتصادي في المجتمع.

٣. العدالة الاجتماعية

لقد جسد الإسلام العدالة الاجتماعية فيما زود به نظام توزيع الثروة في المجتمع الإسلامي من عناصر وضمانات تكفل للتوزيع قدرته على تحقيق العدالة الاجتماعية الإسلامية وانسجامه مع القيم التي يتركز عليها[2].

فالعدالة في نظر الإسلام مساواة إنسانية ينظر فيها إلى تعادل جميع القيم بما فيها القيمة الاقتصادية البحتة، وترك المواهب بعد ذلك تعمل في الحدود التي لا تتعارض مع الأهداف العليا للحياة[3]. وتعتمد العدالة الاجتماعية في المنظور الإسلامي على مرتكزين أساسيين هما: الضمان الاجتماعي والتوازن الاجتماعي.

٣,١. الضمان الاجتماعي

لعل من أهم ما جاء به الإسلام في المجال الاقتصادي، مبدأ الضمان الاجتماعي

---

(١) أحمد محمد العسال وفتحي أحمد عبد الكريم، مرجع سابق، ص ٨٠ .

(٢) محمد باقر الصدر، مرجع سابق، ص ٢٦٤ .

(٣) سيد قطب، العدالة الاجتماعية في الإسلام. بيروت: دار الشروق، ١٩٨٣، ط ٩، ص ٢٧.

في شكل تنظيم ديني قصد به تحرير الإنسان من عبودية الحاجة، واستئصال البؤس والفقر، وتوفير مستوى لائق لمعيشة كل فرد في المجتمع الإسلامي في حدود ما تقتضيه كفايته(١).

٣,١,١. ماهية الضمان الاجتماعي

سيتم تحديد ماهية الضمان الاجتماعي من خلال مفهومه، ثم التفرقة بينه وبين التأمين الاجتماعي والتكافل الاجتماعي.

أ ـ مفهوم الضمان الاجتماعي

يقصد بالضمان الاجتماعي ضمان الحد اللائق لمعيشة كل فرد، مما عبر عنه رجال الفقه الإسلامي القدامى باصطلاح حد الكفاية، تمييزا له عن حد الكفاف الذي هو الحد الأدنى للمعيشة(٢).

فحد الكفاف يقاتل عليه المضطر لدفع غائلة الهلاك عن نفسه، أما حد الكفاية فهو الحد الذي تكون فيه مسؤولية تحقيق هذا الهدف، إما مسؤولية مباشرة تقع على الأفراد من باب التكافل الاجتماعي، أو ما يسمى بحق القرابة، وإما أن تكون المسؤولية جماعية تقع على المجتمع بكامله وتقوم به الدولة نيابة عن أفراد الأمة وتمثلهم في تحقيق ذلك، وحد الكفاية هذا هو حق مشروع لجميع الأفراد حين عجزهم عن تحقيق هذا الحد لأسباب خارجة عن إرادتهم كالمرض والعجز وكبر السن، وعدم وجود فرص للعمل وهنا تقع المسؤولية على المجتمع والدولة لتحقيق الحد الذي يكفل لهم مستوى لائقا للمعيشة(٣).

(١) محمد شوقي الفنجري، الإسلام والضمان الاجتماعي، الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠، ط٣، ص ١٨

(٢) المرجع السابق، ص ٢٤ .

(٣) محمد عمر الزبير، دور الدولة في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي. جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، ١٤١٨/١٩٩٨، ص ١٨.

ب ـ ضرورة التفرقة بين الضمان الاجتماعي، التأمين الاجتماعي، التكافل الاجتماعي

يطلق البعض اصطلاحات التأمين الاجتماعي، الضمان الاجتماعي، التكافل الاجتماعي، كما لو كانت مترادفة في حين أن بينها فروقا أساسية(١):

✓ فالتأمين الاجتماعي(*): تتولاه الدولة والمؤسسات الخاصة، ويتطلب مساهمة المستفيد باشتراكات يؤديها وتمنح له مزايا التأمين الاجتماعي أيا كان نوعها، متى توافرت فيه شروط استحقاقها بغض النظر عن دخله.

✓ الضمان الاجتماعي: فهو كما سبق توضيحه التزام الدولة نحو مواطنيها، وهو لا يتطلب تحصيل اشتراكات مقدما، وتلتزم الدولة بتقديم المساعدة للمحتاجين في الحالات الموجبة بتقديمها كمرض أو عجز أو شيخوخة، ما لم يكن لهم دخل أو مورد رزق يوفر لهم حد الكفاية.

✓ أما التكافل الاجتماعي: فهو التزام الأفراد بعضهم نحو بعض، وهو لا يقتصر في الإسلام على مجرد التعاطف المعنوي، بل يشمل أيضا التعاطف المادي بالتزام كل فرد بعون أخيه المحتاج .

ج ـ منزلة الضمان الاجتماعي في الإسلام:

للضمان الاجتماعي في الإسلام منزلة متميزة، فهو يعتبر من أولويات الاقتصاد الإسلامي، كما أنه صميم الدين، بالإضافة إلى أنه يعلو فوق كل الحقوق(٢).

✓ الضمان الاجتماعي من أولويات الاقتصاد الإسلامي: هو بالمعنى المتقدم أي التزام الدولة الإسلامية بكفالة حد الكفاية لا حد الكفاف، لكل مواطن فيها، أيًّا كانت ديانته أو جنسيته، متى عجز لسبب خارج عن إرادته أن يوفر لنفسه المستوى اللائق للمعيشة، يعتبر من أولويات الاقتصاد الإسلامي.

---

(١) محمد شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي في الإسلام، مرجع سابق، ص ١٧٦.

(*) الزكاة لا تغني عن التأمين، ولا يغني التأمين عن الزكاة، فلكل منهما مجاله ولكل منهما سنده الشرعي، ولكل منهما الحاجة القصوى إليه، بحيث يقوم كل منهما بجانب الآخر معاونا ومكملا له، دون أدنى تناقض أو اصطدام.

(٢) محمد شوقي الفنجري، الإسلام والضمان الاجتماعي، مرجع سابق، ص ٣٤.

- ✓ الضمان الاجتماعي في الإسلام صميم الدين: يعتبر الضمان الاجتماعي في نظر الإسلام من صميم الدين، وأن مجرد إنكاره أو إهداره هو تكذيب لرسالة الإسلام.
- ✓ الضمان الاجتماعي في الإسلام يعلو فوق كل الحقوق: يعتبر الحق الناشئ عن الضمان الاجتماعي هو حق الله الذي يعلو فوق كل الحقوق، ومن ثم فهو حق مقدس يلتزم به كل مجتمع إسلامي، ولو أدى الأمر في مجتمع فقير تشح فيه الموارد والثروة إلى ألا يحصل أحد على أكثر من حاجاته الضرورية.

٢,١,٣. الزكاة هي مؤسسة الضمان الاجتماعي

لم يكتف الإسلام بمجرد الدعوة إلى الضمان الاجتماعي، وإنما أنشأ لذلك منذ أربعة عشر قرنا مؤسسة مستقلة هي مؤسسة الزكاة، التي هي بالتعبير الحديث مؤسسة الضمان الاجتماعي في الإسلام(١)، تستقطب تيارا تمويليا مستمرا يصل في بعض التقديرات إلى ٧٪ من الدخل الوطني في الدولة التي لا تملك موارد معدنية، وتتراوح تلك النسبة من ١٠ إلى ١٤ ٪ في الدول الإسلامية التي تحتوي على ثروات معدنية وطاقوية كبيرة(٢)، ولا تعتبر مهمة مؤسسة الزكاة قاصرة فقط على مجرد سد حاجة الفقير العاجز، بل إعطاء فرصة العمل للقادر عليه(٣).

أ ــ تعريف الزكاة:

الزكاة في اللغة هي الزيادة(٤)، وهي البركة والنماء والإصلاح والطهارة والصلاح(٥).

أما من ناحية الاصطلاح، فالزكاة هي تكليف سنوي أو موسمي، تفرض بنسب

---

(١) المرجع السابق، ص٣٦.
(٢) عبد الله طاهر، «حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع»، ندوة موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية. البنك الإسلامي للتنمية، ١٤١٠/١٩٨٩، ص ٢٦٢ .
(٣) محمد شوقي الفنجري، الإسلام والضمان الاجتماعي، مرجع سابق، ص ٣٦.
(٤) أحمد الشرباصي، مرجع سابق، ص ٢٠٩ .
(٥) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط. مصر: دار المعارف، المجلد الثاني، ١٣٩٢/١٩٧٢، ط٢، ص٣٩٦.

مختلف على القيمة الصافية للثروة النامية أو القابلة للنماء، وتتولى الدولة جبايتها وإنفاقها على المصارف المحددة في القرآن الكريم، لتحقيق أبعاد معينة[1].

فالزكاة إذن تزيد في المال ولا تنقص منه وتطهره، مما قد يخالط كسبه أو نموه من الغش أو الربا، كما تطهر نفس المعطى من آثار الشح والبخل، وتدربه على البذل والعطاء، والزكاة بالنظر لآخذها تطهير له من الحسد والبغضاء وتحرير له مما يذل كرامة الإنسان ودعم فعلي له، مادي ومعنوي، بما يصلح حاله ويرفع قدرته على مواجهة مشكلات الحياة[2].

ب- خصائص الزكاة.

للزكاة خصائص تتمثل في[3]:

- ✓ الزكاة ركن من أركان الإسلام الخمسة، وفريضة ثابتة بالقرآن والسنة والاجتهاد وعبادة يتقرب بها العبد إلى ربه، وفي ذلك دلالة على أهميتها .
- ✓ الزكاة فريضة مالية توضح نظرة الإسلام للمال، القائمة على أساس نظرية الاستخلاف، التي تقتضي حرية التصرف في الأموال التي تدخل في ملكية الإنسان مقيدة بأوامر مالكها الحقيقي. ووفق ذلك يكون الإنسان حرا في استخدام ماله شريطة أداء الحقوق التي فرضها الله عليه، ومنها الزكاة .
- ✓ تقوم الدولة بجباية الزكاة وتوزيعها، ويبرر القرآن الكريم ذلك من خلال اعتبار «العاملين عليها» أحد مصارفها الثمانية، وفي هذا التحديد ضمان لفعالية تنظيمها .
- ✓ اتساع وتنوع الوعاء الخاضع للزكاة، بحيث تعتبر جميع الأموال القابلة للنماء، سواء كانت تلك القابلية للنمو حقيقية أم تقديرية، وعاء للزكاة بشروط معينة، بالإضافة إلى اعتدال معدلات الزكاة وتباينها باختلاف الأوعية.

(١) جمال لعمارة، النظام المالي في الإسلام. الجزائر: دار الدنيا، ١٩٩٦، ص ١٥ .

(٢) جمال لعمارة، «اقتصاديات الزكاة ودورها في حل المشكلات الاقتصادية المعاصرة»، البصيرة الصادرة بالجزائر، العدد الأول، ١٤١٧/١٩٩٧، ص ٩٢

(٣) المرجع السابق، ص ٩٤ .

- ✓ ..زكاة فريضة مخصصة المصارف، مستقلة الميزانية، ويعتبر أسلوب تخصيص الإيرادات لإنفاق معين نظاماً حديثاً، يرى بعض الاقتصاديين أن تطبيقه في .. ول النامية سوف يحدث أثراً كبيراً في زيادة الإيرادات العامة .
- ✓ .. كاة تعفي الأموال الاستهلاكية والأموال غير القابلة للنماء من الخضوع لها، .. ا أن هناك حدا أدنى للثروة معفى من الزكاة وهو ما دون النصاب.
- ✓ .. حصيلة الزكاة تنمو وتتزايد مع نمو النشاط الاقتصادي، لأن الزكاة لا تأكل .. اءها، بل تزيد من معدلات نموه، مما يترتب عليه استمرارية نمو حصيلة الزكاة .. ددها كل سنة، ومما يجعل الآثار الاقتصادية والاجتماعية والمالية المترتبة .. بها تتميز بالثبات والاستقرار النسبي .

٣- .بعاد الاجتماعية للزكاة.

..مل الزكاة على إيجاد بيئة اجتماعية مستقرة، هذه الأخيرة ما كان لها أن تكون في غياب تطبيقها في المجتمع المسلم[١]، حيث أن للزكاة أبعادا اجتماعية بالغة الأهمية، تهيئ لكل فرد في المجتمع أسباب الحياة الكريمة، وحد الكفاية، الذي يحفظ .ه إنسانيته، سوف يتم تبيان بعض أهمها[٢]:

أ- الزكاة تطهر النفوس و تزكيها .

ب- الزكاة دعم وإغاثة لابن السبيل.

ج- الزكاة هي الأداة الفعالة في توفير الضمان الاجتماعي، وتقع على الدولة مسؤولية ضمان حد الكفاية لكل فرد سواء تحملتها بصورة مباشرة من ماليتها العامة أو بصورة غير مباشرة من خلال أنشطة الأفراد أو بصورة مشتركة من خلال التكافل الاجتماعي[٣].

---

(١) د. محمد شريف بشير، الزكاة وتحفيز الاستثمار وضمان الربح.
www.Islamonline.net/Arbic/economics/2001/06/article2SHTmle 02/06/200.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠٦ وما بعدها .

(٣) محمد فتحي صقر، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في إطار اقتصاد إسلامي. القاهرة: مركز الاقتصاد الإسلامي، المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، ١٩٨٨، ص ٨٠.

وكل ذلك من خلال: منع التفاوت الفاحش بين طبقات المجتمع، ومحاربة التسول، ودعم الغارم من أجل الإصلاح الاجتماعي، وضمان الغرم بسبب الكوارث، وتمويل نفقات الزواج(١).

٢,٣. التوازن الاجتماعي

قد يختلط هدف التوازن الاجتماعي مع هدف تحقيق الضمان الاجتماعي في أذهان بعض الباحثين، لأن الأخير يستهدف أيضا نقل الثروة من طبقة الأغنياء إلى طبقة الفقراء عن طريق فريضة الزكاة، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل الفوارق بين طبقات المجتمع ويحقق نوعاً من التوازن الاجتماعي، إلا أن هدف تحقيق الضمان الاجتماعي يحقق هذه الآثار بطريقة غير مباشرة وغير مقصودة بذاتها بالنسبة للوظيفة الأصلية المقصودة من ذلك الهدف، لذا فإن هدف التوازن يعتبر مستقلا بذاته له دوره الخاص المميز، الذي يقوم بتحقيق مقاصد أخرى غير سد الحاجات الضرورية للمجتمع أو الوصول بالمجتمع إلى مستوى الكفاية(٢).

١,٢,٣. مفهوم التوازن الاجتماعي

يقصد بالتوازن الاجتماعي: التوازن بين أفراد المجتمع في مستوى المعيشة لا في مستوى الدخل. والتوازن في مستوى المعيشة معناه أن يكون المال موجودا لدى أفراد المجتمع ومتداولاً بينهم إلى درجة تتيح لكل فرد العيش في المستوى العام، أي أن يحيا جميع الأفراد مستوى واحداً من المعيشة، مع الاحتفاظ بدرجات داخل هذا المستوى الواحد تتفاوت بموجبها المعيشة، ولكنه تفاوت درجة وليس تناقضاً كلياً في المستوى، كالتناقضات الصارخة بين مستويات المعيشة في المجتمع الرأسمالي، وهذا لا يعني أن الإسلام يفرض إيجاد هذه الحالة من التوازن في لحظة، وإنما يعني جعل التوازن الاجتماعي في مستوى المعيشة، هدفا تسعى الدولة في حدود

(١) جمال لعمارة، «اقتصاديات الزكاة ودورها في حل المشكلات الاقتصادية المعاصرة»، مرجع سابق، ص١٠٦ وما بعدها.

(٢) محمد عمر الزبير، مرجع سابق، ص ٢٨ .

صلاحياتها إلى تحقيقه والوصول إليه بمختلف الطرق والأساليب المشروعة التي تدخل ضمن صلاحياتها[1].

٢,٢,٣. أساليب الإسلام في حفظ التوازن الاجتماعي.

إذ استلزم الإسلام عدالة التوزيع منكرا التفاوت الفاحش في توزيع الثروة، فقد كان له ثلاثة وسائل رئيسية لضبط التفاوت وضبط التوازن الاجتماعي:

١- عدم السماح بالثروة والغنى إلا بعد ضمان الكفاية لا الكفاف: وهذا لكل فرد مهما كانت جنسيته أو ديانته، فضلا عن عدم السماح كلية بكنز المال أو حبسه عن التداول، أو إنفاقه في سرف أو ترف[2].

٢. عدم السماح باستئثار أقلية بخيرات المجتمع: فقوام المجتمع الإسلامي هو العدل والمحبة والتعاون، وإن التفاوت الفاحش في توزيع الثروة واستئثار أقلية بخيرات المجتمع يتنافى والعدل، بل يؤدي إلى الجور وتحكم الأقلية، كما يولد الكراهية والحسد في نفوس الأكثرية الكادحة ويخلق الطبقية والتحكم والصراع، مما يقضي على الانسجام بين أفراد المجتمع.[3]

٣- شرع الإسلام بيت مال المسلمين: يمثل خزانة عامة لموارد الدولة، تتولى من خلالها الإنفاق على مصالح المسلمين وتتحدد موارده في[4]:

- ✓ موارد أساسية دورية سنوية: تتمثل في الزكاة والخراج والجزية والعشور.
- ✓ موارد غير دورية: تشمل الغنائم والفيء والشركات لمن لا وارث له وكل مال لم يعرف له مستحق إلى جانب تبرعات المسلمين، كما يجوز للدولة سن الضرائب وضرائب الكفاية، ذلك بما يكفل الموارد الكافية، ويحقق التوازن المالي في ميزانية الدولة .

(١) محمد باقر الصدر، مرجع سابق، ص٦٤٠ .
(٢) محمد شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي في الإسلام، مرجع سابق، ص ٢٠٩ .
(٣) المرجع السابق، ص ٢٠٩ .
(٤) أنور عبد الكريم، مرجع سابق، ص ٣٩.